

راد يكحلها...عماها؟!!

أحداث فيها من الغرابة الشيء الكثير، والتي تفوق العجب العجاب التي قد لا يتكرر حدوثها إلا في بلدنا العراق الذي حطم الأرقام القياسية في موسوعة غينيس العالمية، وأخرها وليس آخرها، (فضيحة) من العيار الثقيل، كادت أن تتسبب بأزمة سياسية بين العراق ولبنان، وهي موضوع الطائرة اللبنانية التي كانت في رحلة جوية من بيروت إلى بغداد، تم إجبارها من قبل سلطات مطار بغداد الدولي للعودة إلى ادراجها لبيروت، بسبب أنها لم تنتظر نجل وزير النقل .

ما يثير الغرابة في الموضوع الذي قد يتكرر في حوادث مشابهة في المطارات العالمية، لست اختيار مطارات أخرى في البلد الذي تقصده الطائرة في رحلتها، إلا أن الذي حدث هو عدم السماح للطائرة التابعة للخطوط الجوية اللبنانية، بالهبوط في مطار بغداد، وعودتها إلى بيروت في حين كان المفروض، توجيه الطائرة إلى مطار بديل آخر في العراق، مثل النجف أو أربيل، وليس إعادتها إلى ادراجها، لأن أية محاولة لتحصّل على موافقة للهبوط في أي مطار، لا بد من تحديد مطارين بديلين سلفاً، وهذا يدل بعدم وجود أسباب فنية في قرار إعادة الطائرة، كما تم الإعلان عنه باقتضاب للوهلة الأولى، لأن هذه الآلية تعد

من ضوابط المنظمة الدولية للطيران. ومما يحمل دلالات على وجود فوضى إدارية في سلطة الطيران، وسجل الطيران المدني الذي كان ناصع البياض في الفترة الماضية، إلا أن الأحداث بدأت تترى بعد سنة ٢٠٠٩ . حيث كان هناك توجه لدمج سلطة الطيران بمجلس الوزراء، وهذا يعد سابقة في العالم، وتم رفضه من قبل أكثر من جهة، لوجود اجندات سياسية، تدعو إلى ذلك، وبعد ذلك بسنة، كانت المحاولات لإفلاس الخطوط الجوية العراقية، وهي حركة لاقت الفشل كسابقتها، ومن ثم حادث تحطم الطائرة اللبنانية في مطار السليمانية، والذي كان الحادث الأول من نوعه منذ تأسيس سلطة الطيران في العراق. اليوم أعاد حادث إعادة

علي محمد

المرء أيضاً، يسخر من الحادثة، ومن هذا التصرف غير المسؤول من سلطة الطيران المدني، كذلك تصريح وزير النقل، السيد هادي العامري الذي أثار هو الآخر السخرية والتهمك لدى الكثيرين، إذ صرح عبر وسائل الاعلام، بتقديم نجلة للقضاء في حال تورطه، وتدخله يمنع هبوط الطائرة اللبنانية وعودتها ادراجها! إلا أن تدخل رئيس الوزراء السريع، جاء حاسماً للموضوع من اتساع رقعة، وحال دون تقديم شكوى ضد العراق، بهذا الصدد، حيث أمر بمعاقبة وطرد كل من يتبث مسؤوليته عن حادث الطائرة، للحيلولة دون تفاقم الموضوع، وتدارك الموقف بحكمة، وحل الإشكالات من أعلى المستويات.



علي فاهم

هو الذي يولد المشاكل، ويجعل الاغلبية تشعر بأنها مضطهدة و مسلوبة الحقوق من قبل الاقلية، وهذا بعد ذاته يشق الوحدة، و يدعى المجتمع العراقي، فلو شعرت كل الطوائف ان حقوقها مصنوعة، وانها غير مسلوبة الإرادة، وانها تتمتع بحرية مناسبة، و لا تؤثر على باقي الشركاء، فهذا سيحل لنا الكثير من المشاكل المجتمعية، و يمنح الزخم الطائفي المتزايد، ناهيك عن ان القانون هو في قبة البرلمان، و يخضع لدراسات من لجان مختصة، و تسترجع عليه تغييرات عديدة، فالمعترضين على فقرات معينة فيه، سيتم تعديلها ليتواءم مع من يريد الاحتكام اليه، أما رفضه بالكامل، فهذا استلاب صريح لحق حرية أغلبية الشعب العراقي، وهذا سيؤدي الى نتائج لا تحمد عقبها .

ميلادينوف يتعدى حدوده

لم يكن تصريح السيد ميلادينوف، ممثل بعثة الأمم المتحدة في العراق، حول قانون الاحوال الشخصية الجعفري موقفاً بتلامراً، بالإضافة الى انه يعتبر تدخلاً سافراً في الشؤون الداخلية للعراق، ويقع خارج صلاحياته، باعتبار ان القانون أقر في مجلس الوزراء بالتصويت، و حصل على الإجماع من أغلب الوزراء الذين يمثلون كل مكونات الشعب العراقي، و هو الآن في البرلمان العراقي، ليناقش من جملة من اللجان البرلمانية و الطمانيه، و من الخبراء ليعرض على التصويت بالسياسية الديمقراطية المتبعة، و المقررة دستورياً . إن رضى السيد ممثل الأمين العام للأمم المتحدة، لآراء مجموعة من الأشخاص المؤجلين ضد الدين و الاسلام و شرائعه، و وفاقه في صفهم في



كاميرا رجاء الخفاجي

عبدان الفضلي | في العراق تحديداً، تبرز التناقضات كسمة بارزة تنظي المشهد العام برمته، وفي العراق أيضاً دانما، ما يخرج القفيض بسره ليظني قبح او جمال الآخر، فمابين كل فعل خير وآخر، يصطدم بفعل شر، ومابين كل خطوة سيئة وأخرى، يأتينا من يصحح مزاجنا بخطوة نقيه هذه المقدمة أسوقها، وأنا أتذكر ما حصل لزميلتنا الاعلامية والنائشة الانسانية (رجاء الخفاجي) التي تعرضت يوم الجمعة الماضي الى حادثة سرفقة لـ (كاميرتها) وموبيلها تحت مراء ومسمع المنات من رواد شارع المتنبى الذين كانوا يجمعون، لإحياء مناسبة يوم المرأة العالمي، عبر وقفة تشيد بقانون يحظ من قدر المرأة نعم أمام مراء المنات، جاء شاب وياغت زميلتنا، وسرق منها هاتفها بالجمع (حرامي ... حرامي)، وبقيت مسكدة بيده، لكنه أفلت بيده، ورمى بالهاتف على الأرض، و هرب من دون أية محاولة من أحد للقبض عليه، رغم صراخ (رجاء)، واحتفظ لنفسه بـ (الكاميرا)، لسان حاضرا حينها، لكنني صادفتها مع صديقي (عيسى الكعبي)، وكانت علامات الغضب بايدة عليه، فاخبرني (الكعبي) بالحادثة، حيث تم ابلاغ الشرطة والاجهزة الأمنية التي تحرس المنافذ المؤدية من وإلى شارع المتنبى بالحادثة، واعظمت وصفاً لشكل وملابس الص الجبان، لكن لم يستطعوا تعديده والقبض عليه، وقد نال منا ومنها اليأس، وتركتها حزينة... ليس على الكاميرا، بل الصور الملتقطة بداخل

أصواتنا من ذهب.. فلنتحرى عن الذهب

حيدر فوزي الشكري

الآن، أنه للحصول على أفضل النتائج من الانتخابات، عليهم أن يستخدموا عقولهم في الاختيار، وليس مشاعرهم، يجب على كل مواطن أن ينتخب، فهذا حق في التغيير، وأن تنازل عنه، سيكون كمن يرمي الذهب في البحر على أمل أن تبعله سمكة يصطادها بعد حين! يجب على كل مواطن أن يمسك نفسه عند انتخاب أي مسؤول سابق: ماذا قدم هذا المسؤول للمواطن الفقير على مدار الأربع سنوات الفائتة، لا يكفي أنه يجيد انتقاء الكلمات المنمقة التي تدغدغ المشاعر، المهم ماذا حقق في هذه السنوات؟ لم يستطع تحقيق شيء لأن المعرلات كانت أكبر منه، له منا التحية، ولكن عليه التحية وترك المجال للآخرين. وأن كان المواطن سينتخب شخصية جديدة، عليه أن يتحرى عنها، هل هذا الشخص كفوء نزيه فاعل في المجتمع، أو هو مجرد واجهة لنفس الجوده القديمة. أخيراً، على المواطن أن يعي أن النصر في المعركة القادمة بيده وحده، إذ أن المسؤولية التاريخية، تحتم على القوتين الكبيرتين في الشارع الشيعي، وأخي بهما تيار شهيد المحراب بكل أزمته ونقله وتاريخه، ومشروعه السياسي، وأبناء التيار الصدري الذي تضرر كثيراً من محامات السلطة وتخطباتها، أن يقول كلمتها الواحدة الموحدة، وأن يقودا سوية ومن صندوق واحد، عملية التغيير المنشودة، فلا يتبنى الأوطان بالأمنيات والمشاعر الطيبة، بل يتبنى بسواعد أبنائنا الشرفاء.

لم أجد أجمل ما يصف عملية تصويت الناخب، إلا ما قاله المرجع الشيعي الكبير، علي السبيستاني: «صوتك من ذهب». نعم فمن كان يملك ذهاباً، لا يقرظ فيه بسهولة، إلا أن كان في ضائقة شديدة، وعذبا، يجب أن يحصل على أفضل سعر بعملية المقايضة، وأن لا يتخذ بالكلام الموصول، هكذا هي الديمقراطية وعملية الانتخاب، فلا توجد ضائقة أكبر من الضائقة التي يعاني منها العراقيون هذه الأيام، تدهور أمني وتفجيرات يومية، وفقر ونقص في الخدمات والاحتياجات الضرورية للمواطن، وعمليات فساد بالمليارات، تعمل على نقل خبرات العراق إلى بلدان أخرى، نخباً فيها الفاسدون أموالهم المسروقة من الشعب العراقي. برلمان وحكومة تعانيان من خلل واضح، ظهر لكل في الفترة الأخيرة، عند إضافة فترتين لقانون التقاعد الموحد، واحدة تضمن امتيازات الرئاسات الثلاثة، والثانية امتيازات النواب، وقد وافقت الحكومة عليهما، و صوت أغلب البرلمان لصالحهما، ولم تستجب الكتلة الكبيرة إلى نداء المرجعية، يكشف أسماء المصوتين، بل بالعكس عمدت على اتباع سياسة التوشيش ضد الكتلة التي كشفت أسماء نوابها، لغرض خداع المواطن العراقي، والانتفاف على قرارات المرجعية حقيقة الأمر أن الخلل ليس في البرلمان والحكومة، بقدر ما هو في المواطن العراقي نفسه، فلم يأت هؤلاء بانقلاب عسكري، بل أتوا عن طريق صناديق الاقتراع. لم يفهم أغلبية الشعب العراقي إلى

الناخب العراقي في الميزان

جمعة عبدالله

اقتربت ساعة الحسم من موعد الانتخابات البرلمانية، وندت ساعة القرار التي تحدد مصير الوطن والمواطن، واي طريق سيختار، أما نحو بر الأمان والاستقرار، أو نحو الجحيم وجنات الموتى، والوطن مقطّع إلى اوصال محتلة وتابعة، لهذا الطرف الاجنبي، أو ذلك الطرف .

كلهم ذناب جانعة تريد نهش وهلاك الوطن، ونتيجة لهذا التحدي المصري من نتائج الانتخابات، لابد ان يكون للناخب العراقي، وقفة جدية بالمراجعة والمحاسبة والتثقيق والدراسة، بالتفكير السليم وصفاء الذهن، والتزيت المنطقي المعقول، قبل ان يحسم قراره المصري . لابد ان يعيد شريط، ما اصاب الوطن، خلال عقد كامل من الزمان، بأن يتحرى عن الحقيقة من المسؤول والفاعل والمقصّر والمتقاعص والمهمّل؟ من الاحزاب والكتل السياسية التي حصدت حصّة الأسد من مقاعد البرلمان في الانتخابات اللبنانية الماضية.. هل كانت بمستوى الثقة والطموح؟ هل داوت جراح العراق الدامية، ام زادت هذه الجراح أكثر هولاً ومحنة ومصيبة وعقا، حتى تاهت في متاهات الطائفية السوداء؟ وصار المواطن اسير شرفقتها!؟

لا بد من استعراض عمل وانجازات والمكاسب التي قُمت للتسبب من هذه الاحزاب الحاكمة، بكل صنوفها ومسمياتها الدينية والسياسية.. هل خدمت الشعب ومصالحه، ووفرت الخدمات، وحلت المشاكل التي يعاني منها الشعب؟ هل حققت الحياة والعيش الكريم والأمان والاستقرار؟ أم ابتعدت عن جادة الصواب، وصارت من المحال، ولماذا؟ هل ثروات الشعب المالية، وضعت في خدمة الشعب، بشرف ومسؤولية وإخلاق، أم ضاعت في دروب الفساد المالي؟ هل ساهمت هذه الاحزاب الحاكمة بتعزيز وتناجج الحمسة الوطنية؟ هل عززت معنى الشراكة الوطنية بوجهها الناصع والمقبول، أم عمقت الخلاف والتطاحن والشقاق والتخاصم والانشقاق حتى اوصلت العراق على حافة الهلاك والمهالك؟ هل صار العراقي يفخر بعراقيته؟ أم صار صريع الطائفية، يشطب هوية الوطن؟

إن لمن نصوت ولمن نضع ثقنتا به؟؟ للذين



منير حداد

9 آذار، 2014

رسالة من منير حداد الى نوري

المالكي : إنها معيشتي.. ليس

تضاداً مع «دولة القانون»

لقيت رسالة من اصدقاء أعزاء، تقول أن رئيس الوزراء، نوري المالكي، زعلان، لتوكلي بقضية، مرفوعة، ضد «دولة القانون». زعلته غير مبررة؛ لأنني لا أمك مصدر رزق سوى المحاماة، بعد ان جردني هو من رتبتي التقاعدي الذي استحقته، ومع ذلك، توكلي في القضية، ليس تضاداً مع «دولة القانون»، إنما أنا محام اتوكل عن مشكتي، سواء كان مع او ضد اي كان.. مسلمان أم مسيحي أم عربياً أم كردياً أم من أية ديانة او مذهب او قومية.. أنها معيشتي.

جردني رئيس الوزراء من السكن في المنطقة الخضراء، فأضطرت الى ارسال عائلتي الى كردستان؛ لأنني مستهدف باعتباري القاضي الذي اعدم الطاغية المقبور، صدام حسين. لست خصماً له، لكنني امارس عملي، الذي استرزق منه، فأنت لا تصرف تقاعدي، ولا تدعني استرزق بطرق مشروعة، بعد ان ألبت على نفسي الا أدخل فلساً حراماً الى معدة اطفالي وزوجتي!؟

اتمنى على رئيس الوزراء ألا يستعديتي؛ في الوقت الذي لا أفكر بالتكثيل، ثأراً لراتبي وتهجيرني من حقي في السكن والحماية.. كاستهداف. إنه يُضيق سبل العيش امامي، مع انني من حزبه «الدعوة»، وتعبت وأعتقت وأعدم شقيقين لي، وتغربت وعدت بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣، وأسسست المحكمة الجنائية العليا، وعملت نائباً لرئيسها، واعدمت صدام من خلال موقعي هذا، يوم تخلى الجمع، وكاد المالكي يتورط به فرداً؛ فيفلت منه، ملتحقاً بابهم السامرائي، وتميردهام اللذين هريا قبيله بايام، وكان يوماً أو أخر على أهية الهرب. إذا لم تعطني راتبي التقاعدي، كما فعلت مع «دانيو صدام»، وتمنعي من العمل في المحاماة، فماذا أفعل؟ كيف ارضم معيشة ومستقبل عائلتي؟ تتركتني فيضمة العوز، والبعية؛ ينشأرون مني، بعد نصر اعدام صدام الذي حققته لك، ولم أجد امامي سوى العمل في المحاماة، ولا شروط للمحامي على صاحب الحق، سوى العمل الصالح الذي يرفعه درجة امام الله وضميره والناس، ولا احفل باية قوى سوى الله والضمير والناس.



معن بشور

2014/3/8

جدابة التي اطفالنا، وعموم الناشئة، وبما يمكنها من ان تكون أيضاً لغة علم وثقافة لا لغة أدب وشعر فحسب، وهو ما يتطلب متمرسات وندوات ومؤسسات متخصصة بتدريس سبل النهوض بهذه اللغة، ومنحها القدرة على التواصل بين تراث عريق أصيل تمتلكه كعرب، وبين مستقبل حديث مشرق نواكب به العصر. كما كانت ادعاءات محاربي اللغة العربية من أعادتها، كما من بعض متقفيها للأسف، على إهمال هذه اللغة والتحول إلى اللغات الغربية للدول المتقدمة هو انها لغة جامدة لا علاقة لها بالعلم ولا بالتكنولوجيا الحديثة، إلا ان هؤلاء يتناسون بأن الحضارة العربية امتلأت من البشور، ولأنها أيضاً تسلك جسراً بين العرب، مسلمين، وبين أمم تمتد من جاكارتا إلى طنجة وصولاً إلى العمق الأفريقي، على اضعاف هذه اللغة وارباك اشعاعها يقف على رأس المخططات من يسعى لضرب وحدة العرب، كما لضرب نهجهم أيضاً، لأن اللغات الحية في احدى مقومات قيام الأمم الحية في مقدمة اسباب النهوض باللغة العربية دون لسفك هو تطوروا وتحديثها بما يتناسب ومع متطلبات العصر، وبما يجعلها

تقافية والحضارية التي تنشأ عنها، ليست العنصر الوحيد الذي يجمع العرب ويوحد بينهم، فهناك الاقتصاد وشروط التنمية، هناك الاستقلال وترباط الأمن القومي، وهناك التاريخ المشترك والمصير الواحد، هناك العدو الواحد المترص بنا، بل هناك المستقبل ومنطق العصر الذي لا تتعايش مع مطالباته سوى التكتلات الكبرى وبعضها تجاوزت دوله حروبياً ودماءً وحنوداً وصراخ ثقافات، لكن اللغة التي تبقى أم التواشج بين العرب، كما ان اللسان العربي هو ما يميز العربي عن غير العربي، والجنصن العربية من السقوط في النصيرية والشوقينية والعرقية وتقديس رابطة الدم. لهذا كانت المحاولات الاستعمارية الدائمة تستهدف الثقافة العربية من خلال اضعاف لغتها. بل حين يتبته المسلمون العرب ان المسيحيين من اشقائهم، سيما في لبنان، قد حفظوا في اديرتهم لغة القرآن. واقاموا أول مطابع بالحرف العربي، وسطروا للغتنا وبها المعاجم والفوسعات والقواميس، يدركون ان اللغة العربية هي احد أهم عوامل وحدتهم الوطنية، بل وأصلب قلاع مواجهة الحروب الطائفية والمذهبية والعرقية. ليس من قبيل المبالغة ان